



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق - الدورة الثانية

روما، 21-22 أبريل/نيسان 2005

مقترحات القائمتين باء وجيم

ترفق طياً مقترحات القائمتين باء وجيم المطروحة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، على نحو ما رفعها منسق القائمة جيم بالنيابة عن كلتا هاتين القائمتين.

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

مقترحات القائمتين باء وحيم

1- بما أن الصندوق هو " المنظمة الدولية الوحيدة التي أنشئت للتركيز حصراً على أحوال فقراء الريف"، فإن له دوراً خاصاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في الحد من الجوع وتخفيف وطأة الفقر في العالم. و" دور الصندوق الفريد في المنظومة الإنمائية هو الوصول إلى من لا وصول إليهم وإسماع صوت من لا صوت لهم". وفي الحوار الإنمائي العالمي فإن على الصندوق أن يناصر بقوة واستمرار احتياجات ومشاكل فقراء الريف، حتى لو تعارض ذلك مع سياسات المؤسسات والجهات المانحة الدولية الأخرى. ويتميز الصندوق عن المؤسسات الأخرى بخصويته العريضة والدور النشط الذي اضطلعت به البلدان النامية الأعضاء تقليدياً في تسييره. ويتجلى وضعه الفريد بصورة أوضح في ضوء النسبة المهمة من موارده المالية التي تسهم بها البلدان النامية. على أن هذا الجانب الفريد للصندوق كناطق باسم الفقراء قد تعرض للخلل في السنوات الأخيرة. ومن الواجب إصلاح هذا الخلل عبر التدابير التالية المرتبطة بالتسيير:

(أ) ينبغي إعادة النظر في توزيع الأصوات بين الأعضاء وفي حصة كل قائمة. يعتبر ذلك ضرورياً لأن العمليات المتلاحقة لتجديد الموارد أدت إلى حدوث انحراف في توزيع الأصوات لصالح البلدان الغنية. وما لم يتم كبح هذا الاتجاه، وهو نتيجة طبيعية للنظام القائم لتخصيص الأصوات، فإن تهميش البلدان النامية سيزيد أكثر فأكثر.

(ب) ينبغي توسيع تمثيل البلدان النامية في المجلس التنفيذي. من الواجب أن يعكس تركيب تسيير الصندوق السمات الفريدة للمؤسسة. ويتعين أن يركز تمثيل البلدان النامية لا على أنها فحسب جهات مانحة مهمة، حيث إن بعضها يقدم مساهمات تفوق ما يسهم به أعضاء القائمة ألف، بل أيضاً باعتبارها تنطق باسم المجموعات المستهدفة للصندوق. وينبغي أن تتاح فرص لتمتع البلدان المهمشة بعضوية المجلس التنفيذي، وإعادة ضم البلدان المستبعدة.

(ج) يحتاج المجلس التنفيذي إلى أداة مناسبة لدراسة برامج العمل والميزانيات بصورة أكثر فعالية ولاستعراض الفعالية الإنمائية. وفي الوقت الحاضر فإنه ليس لدى المجلس التنفيذي الكثير من الوقت أو الرغبة لاستعراض تصميم المشروعات، والبرامج، والسياسات، وتنفيذها، ونتائجها. وستعزز وظيفة التسيير الأساسية هذه بإنشاء لجنة للفعالية الإنمائية.

(د) من الواجب احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند تعيين الموظفين المهنيين احتراماً صارماً وعلى كل المستويات (بما في ذلك مستوى الرئيس ونائب (نواب) الرئيس). وفي حين أن اعتبارات الكفاءة مهمة، فإن التنوع الجغرافي والثقافي واتساع الخبرة توفر قيم مضافة أساسية لموارد المؤسسة البشرية.

(هـ) وبغية تشجيع المهنيين الشباب الأكفاء من البلدان النامية فإن الحاجة تدعو إلى إعادة صياغة برنامج الموظفين المهنيين المزماملين لضمان إشغال نسبة ثلث الوظائف على الأقل من جانب مرشحي البلدان الفقيرة.

2- وبفضل خبرة الصندوق الإنمائية الفريدة فإن بمقدوره أن يكون الناطق باسم الفقراء، وعليه أن يؤثر على بيئة السياسات الدولية وفقاً لذلك. وعلى الصندوق أن يستخدم مزاياه النسبية ليتصدر الصفوف كوكالة إنمائية تعمل لصالح فقراء الريف. وعند إعداد ميدانه الاستراتيجي المخصوص فإن على الصندوق أن يركز تركيزاً شديداً على احتياجات الأشد تهميشاً وعلى تطبيق وسائل مبتكرة لتمكين هؤلاء من التغلب على فقرهم. ويتطلب ذلك استهدافاً اجتماعياً وجغرافياً للأسر والمجتمعات المحلية المحرومة من النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإيكولوجية. وتعزيزاً لقدرة الصندوق على تحقيق أهدافه فإن من المقترح إدخال التعديلات الاستراتيجية التالية على نموذج التشغيل:

- (أ) أظهرت عمليات التقييم أن الافتقار إلى الحضور الميداني يضر بتنفيذ مشروعات الصندوق وأثرها، ويؤدي إلى إضعاف الصيت، ويحد من القدرة على التأثير على السياسات المحلية. ومن المهم إعادة النظر في النموذج الحالي لمدرء البرامج القطرية وإنشاء ترتيبات مرنة للحضور الميداني متكيفة مع الظروف المحلية بغية تعزيز الأثر الكلي للصندوق وفعاليتيه.
- (ب) من الواجب إلغاء القيود المفروضة على الإشراف المباشر على المشروعات. ومقابل الزيادات في التكاليف فستتحقق مكاسب في الكفاءة وسيتحسن الأثر والفعالية.
- (ج) على الصندوق أن يسعى إلى توسيع برنامج أنشطته بشكل كبير من حيث قيمة تمويل القروض والمنح وعدد المشروعات.
- (د) ينبغي استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في ضوء هدف الصندوق المتمثل في استهداف الفقراء وبالاستناد إلى استنتاجات التقييم الخارجي المستقل.

